جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الخلافات النحْويَّة
فيما أتى على "أفعَل" الفعلية والاسمية

إعداد
د/ أم هاشم محمد السيد متولي
مدرس بقسم اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الخلافات النحْويَّةٌ فيما أتى على "أفعَل" الفعلية والاسمية

أم هاشم محمد السيد متولي

قسم اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق

البريد الإلكتروني : Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg

الملخص:

هذا بحثٌ يتناول صيغة "أفعَل"، وما جاء حولها من خلافات نحوية، فجاء البحث بعنوان: " **الخلافات النحْويَّةٌ فيما أتى على"أفعَل" الفعلية والاسمية**".

وكانَ مِن أهدافِ هذهِ الدِّراسةِ بيانُ أهميةِ أحد الأوزان العربية من الناحية النحوية وما تعلق بها من مسائل خلافية.

واعتمدت في البحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ، فذكرت أقوال النحاة في المسألة مع مراعاة الترتيب الزمني لهم، وقمت بتحليلها وبحثت عن أدلتهم من كتبهم الأصلية أو الكتب التي نقلت عنهم، وذكرت الرد عليها ، وترجيح ما يراه البحثُ راجحا في نهاية المسألة ، واتبعت في ذلك المنهج الاستقرائي أيضا من خلال البحث في كتب التراث وجمع ما تفرق شمله ؛ ليكون في بحث واحد.

واقتضت خطةُ البحثِ أن يبدأ بتمهيد تناولت فيه أنواع صيغة "أفعَل" ومعاني "أفعَل" الفعلية، وجعلت مسائل البحث في مبحثين ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائجه، ثم ذكرتُ فهرسا للمصادر والمراجع وآخرَ للمحتويات.

الكلمات المفتاحية : الخلافات ، النحوية ، أفعل ، الفعلية ، الاسمية.

Grammatical differences regarding the verbal and nominal verbs

Umm Hashem Mohamed El Sayed Metwally
Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Zagazig
Email: Omhashemmetwaly.2167@azhar.edu.eg

Abstract:
This research deals with the form of "af'al" and the grammatical differences that came about it. One of the objectives of this study was to demonstrate the importance of one of the Arabic meters from the grammatical point of view, and the controversial issues related to it.
In the research, I relied on the historical, descriptive, and analytical approach, so I mentioned the sayings of the grammarians on the issue, taking into account their chronological order, and I analyzed them and searched for their evidence and response to them, and gave preference to what the research deems most likely at the end
of each issue to be in one research.
The research plan had to start with a preface in which it dealt with the types of the "af'al" form and the actual meanings of the "af'al", and made the research issues into two topics, where I made each issue a matter, then I appended the research with a conclusion in which I mentioned its most important results, then I mentioned an index of sources and references and another for the contents

Keywords: Differences, Grammatical, Do, Actual, Nominative.

المقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ العلمَ كنزٌ لا يَفنَى، والعربيةُ مفتاحُ أبوابِه، والأداةُ الموصلةُ إلى استخراجِ لبابه، فالحاجةُ إليها شديدةٌ والآراءُ في تعلمِها سديدةٌ، ولقد أَوْلَى سلفُنا الصالحُ لغةَ القرآن جُلَّ عنايتهم فاشتغلوا بها تدريسا وتصنيفا، بين منشئ وشارحٍ، ومختصر ومهذبٍ، فأردت أن أسيرَ على دربهِم وأدلو بدلوي فوقعَ اختياري على موضوع بعنوان:

"**الخلافات النحويَّةٌ فيما أتى على "أفعَل" الفعلية والاسمية**"

وكان الهدفُ من البحث ما يأتي:

أولا: جمع ما جاء من خلافات نحوية حولَ هذا الوزن من الأفعال كـ"أفعَل" في التعجب، وما جاء من الأسماء، كـ(أفعَل) التفضيل، وجعل ذلك بين دفتين.

ثانيا: تحليل آراء النحاة في مسائل هذا البحث والكشف عن أدلتهم ومناقشتها والرد عليها وترجيح ما يراه البحث راجحا.

منهجي في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، كما يأتي:

أولا: وضعت عنوانا مناسبا لكل مسألة وبدأت بتمهيد لها.

ثانيا: ذكرت آراء النحاة في المسألة وأدلتهم والرد عليها إن وجد مع مراعاة الترتيب الزمني للنحاة.

ثالثا: وثقت أقوال النحاة وشواهدهم نثرا ونظما.

رابعا: رجحت ما يراه البحث راجحا بعد تحليل أقوال النحاة ومناقشتها.

خطة البحث:

اقتضت خطةُ البحثِ أن يقعَ في مبحثين يسبقهما مقدمة وتمهيد، وتلحقهما خاتمة وثبت للمصادر والمراجع ثم فهرس للمحتويات.

المقدمة: ذكرت فيها أهداف البحث ، ومنهجي فيه ، والخطة التي سرتُ عليها.

التمهيد: ذكرت فيه: أنواع "أفعَل"، وما يُبنى على "أفعَل" الفعليَّة ومعانيها ومجيء "أفعَل" بمعنى "فعَل"، ومجيء "أفعَل" ، و "فعَّل" بمعنى واحد، ومجيئهما مفترقين.

المبحث الأول: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الفعلية.

المطلب الأول: "أفعَلَ" في التعجب بين الاسمية والفعلية.

المطلب الثاني : حكم الفصل بين (أفعَل) في التعجب ومعموله بالظرف.

المطلب الثالث : حكم صوغ التعجب والتفضيل من "أفعَل".

المطلب الرابع: حكم استعمال "ما أفعل" مع صفات الله.

المطلب الخامس: التعجب من العاهات والألوان.

المبحث الثاني: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الاسمية

المطلب الأول: حكم صرف (أفعل) الذي مؤنثه(فعلاء) إذا نُكرَ بعد التسمية.

المطلب الثاني: حكم تقديم "من" ومجرورها على (أفعل) التفضيل.

المطلب الثالث: حكم الجمع بين "أفعل" التفضيل المقترن بـ"أل" ومن الجارة.

المطلب الرابع: حكم مطابقة "أفعل" التفضيل المضاف إلى نكرة أو معرفة.

المطلب الخامس: حكم حذف (مِن) والمفضل عليه بعد (أفعَل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة.

الخاتمة: ذكرت فيها أهمَّ النتائج التي توصلت إليها خلال البحث، وذيلت ذلك بثبت للمصادر والمراجع وفهرس للمحتويات.

الدراسات السابقة

وجدت عدة دراسات سابقة لهذا البحث، منها:

أولا: أسلوب التعجب القياسي بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، بقلم: علي مدلل، المركز الجامعي بالوادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد٧، يناير ٢٠٠٩م.

ثانيا: صيغة "أفعل" التفضيل في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، د/ أحمد إبراهيم الجدية، أ/ بسام حسن مهرة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ٢٠١٢م.

ثالثا: صيغة "أفعل" بين النحويين واللغويين، جامعة الأزهر، نشر البحث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د/ مصطفى أحمد النماس.

رابعا: "أفعل" التفضيل بين التقعيد والاستعمال دراسة في تراث الأمثال العربية، تأليف هنداوي علي محمد، كلية الآداب–جامعة عين شمس.

وقد اختلفت دراسة هذه الموضوعات عن دراستي ، حيث اهتمت بجمع قضايا متعلقة بصيغة "أفعل" وتطبيقها على القرآن وكلام العرب.

واختلف بحثي هذا عن تلك الدراسات حيث قمت فيه بجمع الخلافات النحوية حول كل ما يخص صيغة "أفعَل" الفعلية والاسمية، وتحليلها وذكر أدلة النحاة ومناقشتها و ترجيح ما يراه البحث راجحا وجعل ذلك بين دفتين.

التمهيد

وفيه:

أولا: أنواع "أفعَل"، وما يُبنى على "أفعَل" الفعلية .

ثانيا: معاني "أفعَل".

ثالثا: مجيء "أفعَل" بمعنى "فَعَل" .

رابعا: مجيء "أفعَل" و "فعَّل" بمعنى واحد ومجيئهما مفترقين.

أولا: أنواع "أفعَل" وما يبنى على "أفعَل" الفعلية:

لـ"لأفعل" نوعان : "أفعَل" الاسمية، وهي التي للتفضيل، والتي للنعت، فمثال التي للتفضيل: زيدٌ أفضلُ منك، ومثال التي للنعت: رأيتُ رجلاً أبيضَ.

والنوع الثاني: "أفعَل" الفعلية ، وأصلها الثلاثي المزيد بهمزة في أوله ويختلف معناها حسب السياق، نحو: أذهبتُ عمراً.

وأما ما يُبنى على "أفعَل" الفعلية فقد ذكره سيبويه في قوله: "أمَّا الألوان فإنَّها تبنى على(أفعَل)، ويكون الفعل على فعِلَ يفعَل، والمصدر على (فُعْلَة)، وربما جاء الفعل على فَعُلَ يفعُل، وذلك قولُك: أدِمَ يأدَمُ أُدمة، ومن العرب من يقول: أدُمَ يأدُمُ أُدمة...وقد يُبنى على(أفعَل)، ويكون الفعل على (فعِلَ يفعَل)، والمصدر(فعَلٌ)، وذلك ما كان داءً أو عيباً؛ لأنَّ العيبَ نحو الداء، ففعلوا ذلك كما قالوا: أجرب وأنكد، وذلك قولهم: عوِر يعْوَر عَوْراً"[1].

ويأتي مصدر (أفعل) أيضا على (فُعُولة وفُعلة)، كأخشَن خُشُونة، وخُشْنة، ويبنى على (أفعَل) ما كان مصدره (فَعَل)، كأهوج، ومصدره(هوَج)[2].

١) الكتاب لسيبويه ٤/٢٦.

٢) السابق ٤/٢٦، ٢٧.

ثانيا: معاني: أفعَل الفعلية:

لـ"أفعل" الفعلية معانٍ تختلف باختلاف السياق، منها:

أولا: التعدية: وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولا ، فإن كان الفعل لازما تعدى بالهمزة إلى واحد، نحو: أذهبت عمراً، وإن كان متعديا إلى واحد تعدى بها إلى اثنين، نحو قولك: "ألبست زيدا الثوب"، وإن كان متعديا لاثنين تعدى بها إلى ثلاثة، نحو قولك: "أعلمتُ زيداً أخاه مسافرا.

قال سيبويه: "هذا باب افتراق فعَلت و أفعَلت في الفعل للمعنى، تقول: دَخَل وخَرَج وجَلَس ، فإذا أخبرت أنَّ غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلتَ: أخرجه وأدخله وأجلسه"(١).

وقال ابن السراج: "وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولَينِ فنقلته مِن (فعَلت) إلى (أفعَلْت) تعدى إلى ثلاثة مفعولِين، تقول: علمت بكرا خيرَ الناس، فإن قُلتَ: أعلمْت، قلتَ: أعلمت بكرا زيدا خيرَ النَّاس"(٢).

ثانيا: التعريض: أي جعل المفعول معرضا لأن يقع عليه الحدث، نحو قولك: أبعت الدار، أي عرضتها للبيع.

قال سيبويه: "وتجيء (أفعَلته) على أن تعرِّضَه لأمرٍ، وذلك قولك: أقتلته أي عرضته للقتل"(٣).

ثالثا: الصيرورة: وهو جعل فاعلها صاحب ما اشتق منه الصيغة، نحو: أثمر الشجر، أي: صار ذا ثمر.

---

١) الكتاب ٤/٥٥.

٢) الأصول ١/٧٨.

٣) الكتاب ٤/٥٩.

قال سيبويه: "وقال بعض العرب: أفتَنتُ الرجلَ، و أحزنتُه و أرجعتُه و أعوَرتُ عينه، أرادوا: جعلته حزينا وفاتناً...وتقول: أجربَ الرجل وأنحزَ وأحالَ، أي صار ذا جَرَبٍ وحِيالٍ ونُحازٍ في ماله"(١).

رابعا: الدخول في الشئ، نحو: أمصَرَ الرجلُ، أي دخل مصرَ، وقد ذكر سيبويه مثل ذلك في قوله: "وتقول: أكثرَ اللهُ فينا مثلَك، أي: أدخل الله فينا كثيرا مثلك"(٢).

خامسا: التمكين: وهو جعل الفاعل مفعولا وتمكينه على فعل الشيء، نحو: أحفرته البئر، أي: أعنته على الحفر.

وقد جاء "أفعل" مطاوِعا لـ"فعَّل"، قال سيبويه: "وقد جاء فعَّلته إذا أردت أن تجعله مُفعِلا، وذلك: فطَّرته فأفطر"(٣).

سادسا: الدلالة على السلب والإزالة، نحو قولك : أعجمت الكتاب، أي: أزلت عجمته.

سابعا: الاستحقاق: قال سيبويه: "أصرمَ النخل وأمضغ، وأحصد الزرعُ وأجزَّ النخل وأقطعُ، أي: قد استحقَّ أن يفعَل به هذه الأشياء"(٤).

هذا ، وهناك "أفعَل" الاسمية ومعناها: الوصف المبني على "أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل **وهي أفعل التفضيل** (٥).

وأما "أفعل" في التعجب ، فمعناها: انفعال يحدث في النفس عند استعظام أمر له مزية بسبب زيادة فيه خفي سببها، نحو قولك: ما أجملَ السماءَ.

---

١) السابق ٤/٥٧، ٥٩.

٢) الكتاب ٤/٦٢.

٣) السابق ٤/٥٨.

٤) السابق ٤/٦٠.

٥) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/٩٢.

ثالثا: مجيء (أفعَل) بمعنى (فعَل)

تأتي أفعال على "أفعَل، وفعَلَ" والمعنى واحد، وقد تأتي أفعال على "أفعَل" ولا تأتي على غيره.

أما التي تكون على "أفعَل وفعَل" والمعنى واحد فقد ذكرها سيبويه في قوله: "وقد يجيء (فعَلتُ و أفعَلتُ) المعنى فيهما واحد إلا أنَّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فعَلت)، ويلحق قومٌ فيه الألف، فيبنونه على (أفعَلتُ)...وذلك: قِلتُه البيعَ وأقَلتُه ، وشغلَه وأشغله...حرثتُ الظّهرَ وأحرثته...نَعِم الله بك عينا وأنعَم الله بك وزُلتُه من مكانه وأزلتُه"(١).

وأمَّا التي تأتي على "أفعَل" ولا تأتي في "فعَل"؛ فقد ذكرها سيبويه في قوله: "قد يجئ الشيءُ على (أفعَلتُ) لا يستعمل في غيره...كما قالوا : أدنَف الرجل، فبنوه على(أفعَل)، وهو من الثلاثة ولم يقولوا : دنِف...ومثل: أدنفت: أصبحنا وأمسينا وأسحرنا"(٢).

رابعا: مجيء "أفعَل" و "فعَّل" بمعنى واحد ومجيئهما مفترقين

تأتي أفعال على "أفعَل" و "فعَّل" والمعنى واحد، وفي ذلك يقول سيبويه: "وقد يجيء (فعَّلت وأفعَلتُ) في معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلا ونحوه، وذلك: وعَّزتُ إليه و أوعزتُ إليه ، وخبَّرت وأخبرت، وسمَّيت وأسمَيت"(٣).

وكما أتيا بمعنى واحد فقد يأتيان مفترقين، وقد ذكر ذلك سيبويه أيضا في قوله: "وقد يجيئان مفترقين، مثل: علَّمته وأعلمته، فعلَّمت: أدَّبت، وأعلَمت: آذنت...وتقول: أمرضته: أي جعلته مريضا، ومرَّضته: أي قمت عليه ووليته، ومثل: أقذيت عينَه: أي جعلتها قِذية، وقذَّيتها: نظفتها"(٤).

---

١) الكتاب ٤/٦١.

٢) السابق٤/٦١.

٣) السابق ٤/٦٢.

٤) السابق.

المبحث الأول
خلافات نحوية فيما أتى على (أفعَل) الفعليَّة

المطلب الأول

"أفعَلَ" في التعجب بين الاسمية والفعلية

التعجب: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفيَ سببُها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره[١].

والتعجب نوعان: سماعي، نحو قولهم: سبحان الله، وقوله–عز و جل–﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[٢]

وقياسي وله صيغتان: ما أفعَل، وأفعِل بهِ، نحو: ما أجملَ السَّماءَ، وأحسِن بزيدٍ[٣].

وقد اختلف النحويون في فعليَّةِ "أفعَل" في التعجب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول البصريين والكسائي: وهو أنَّ" أفعَلَ" في نحو "ما أفعَل" فعلٌ لا اسمٌ، وتُعربُ فعلا ماضياً، والفاعل ضمير مستتر بعد "أفعَل" تقديره : هو، والجملة في موضع الخبر لـ"ما"[٤].

قال ابن السراج: "وقولك: ما أحسنني، يعلمك أنه فعل، ولو كان اسما لكان ما أحسني مثل ضاربي، ألا ترى أنك لا تقول: ضاربني"[٥].

وقال الشاطبي: "وقد اختلفوا فيه–أي أفعَل–، فقال الكوفيون: اسم، وقال البصريون: فعل ماض"[٦].

---

١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/١، التصريح ٥٧/٢.

٢) البقرة: من الآية: ٢٤.

٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤٣٣/٤–٤٣٥.

٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٠٧٧، أوضح المسالك لابن هشام ٢٥١/٣.

٥) الأصول ١٠١/١.

٦) المقاصد ٤٣٦/٤.

وقال الشيخ خالد: "وأمَّا (أفعَل) بفتح العين ، كـ(أحسَن) ففيه خلافٌ؛ فقال البصريون والكسائي وهشام: فعل ماض؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله"(١).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ قصد المتعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تُفتَتَحَ بنكرة مبهمة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إفهامٌ بعدَ إبهامٍ، وهذا الإفهامُ حاصلٌ بإيقاع "أفعل" على المتعجبِ منه، و"أفعَل" هنا مختص وقع بعدَ إبهامٍ، وهو "ما".

ثانيا: لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أحسنني ، وما أفقرِني إلى عفو الله(٢).

ثالثا: أنَّ (أفعل) هذه تنصب المتعجب منه على أنَّه مفعول به، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً، ولو كان اسما لأُعرِبَ(٣).

القول الثاني: قول الكوفيين-غير الكسائي-(٤): وهو يرى أنَّ "أفعَلَ" في نحو "ما أفعَل" اسم وليست فعلاً، وتعرب خبراً لـ"ما" منصوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعلة النصب بالفتحة هي المخالَفة للمبتدأ.

قال العكبري: "وقالَ بعضُ الكوفيين : هو اسم؛ لأنَّه لا يُصغر، ولا تلحقه الضمائر، ولا تاء التأنيث، وتصح فيه الواو والياء، كقولك: ما أخوفني، وما أسيرني، وليس كذلك الفعل"(٥).

---

١) التصريح ٢/٥٩. باختصار.

٢) ينظر: اللباب للعكبري ١/١٩٧، التصريح ٢/٥٩.

٣) ينظر: اللباب ١/١٩٧.

٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٥٢.

٥) اللباب ١/١٩٨.

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ "مـا" فـي "مـا أفعـل" اسـتفهامية، والاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء، نحو قوله–تعالى–"﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[١].

ثانيا: تصغير العرب نحو: "مـا أُمَيْلِحـه، ومـا أُحَيْسـنه"، والتصـغير من خصائص الأسماء[٢].

ثالثا: أنَّ فتحةَ (أفعَل) إعرابٌ لا بناءٌ، إلا أنَّها جاءت للمخالَفةِ معَ المبتدأ؛ لأنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي نصب الخبر عندهم، كما أنَّ "أفعَل" هنا إنما هي في المعنى وصف للمتعجَب منه والمتعجب منه منصوب تشبيها بالمفعول فاقتضى ذلك نصب "أفعَل"[٣].

ورد ابن السراج عليهم قائلا: " فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر، نحو: ما أميلحه وأحيسنه، والفعل لا يُصغر؟ فالجواب في ذلك أنَّ هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل)، وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"[٤].

وردَّ العكبري احتجاجَهم بأنَّ التصغيرَ جازَ في هذا الفعل لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده.

الثـاني: أنَّ التصـغير فـي الفعل جـاء نيابـة عـن التصـغير فـي مصـدره، كالإضافة إلى الفعل في اللفظ، وهي في التقدير إلى مصدره.

---

١) سورة الواقعة: آية: ٢٧.

٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٥٢/٣.

٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٥٢/٣، التصريح ٥٩/٢.

٤) الأصول ١٠٠/١.

الثالث: أنَّ (أفعَل) في التعجب أشبهت (أفعل) في التفضيل، وللشبه اللفظي أثرٌ[١].

وأما عن عدم إلحاق الضمائر فقد ردَّ العكبري ذلك بأنَّ فيه ضمير(ما)، وهي مفردة بكل حال، وكذلك امتناع تاء التأنيث؛ لأنَّ (ما) مذكر، وأمَّا الواو والياء فلا حجةَ فيها، فإنَّ في الأفعال ما هو كذلك، كـ(استحوذ)، والفعل أشبه الاسم و(أفعَل) في التفضيل، فأجري في الصحة حكمها[٢].

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ قولَ البصريين هو الراجح وهو القول بفعليَّة "أفعَل" في التعجب ؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ الأصل في الخبر الرفع لا النصب.

ثانيا: ليس نصب الثاني بالمخالفةِ أَوْلَى من نصب الأول بالمخالفة أيضا فلو نصب الخبر فما المانع من نصب المبتدأ على قول الكوفيين.

ثالثا: أنَّ المخالفة متحققة في نحو: جاءَ زيدٌ لا عمروٌ، ومع ذلك لمْ ينصبْ الثاني، ممَّا يدل على أنَّ الخلافَ لا يكونُ موجبا للنصبِ[٣].

رابعا: لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أحسنني.

---

١) اللباب ١٩٨/١.

٢) ينظر: اللباب ١٩٨/١-١٩٩.

٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤١/١، الإنصاف ٢١٦/١، التصريح ٥٣١/١.

المطلب الثاني

حكم الفصل بين (أفعَل) في التعجب ومعموله بالظرف

الأصل ألا يُفصَل بينَ فعل التعجب ومعموله ولكن بعض النُّحاةِ أجازوا الفصلَ بالظَّرفِ والجار والمجرور؛ لأنَّه بجموده أشبه (إنَّ)، فيجوز اتفاقا الفصل بالظرف والمجرور ما لم يكن متعلقا بالمعمول، فيجوز نحو قولك: ما أجملَ بالرجلِ أن يصدقَ؛ فقد تعلق الجار والمجرور هنا بالفعل، وأمَّا نحو قولك: ما أحسنَ في المسجدِ معتكفاً، وما أحسنَ عندك جالساً ، فقد وقعَ في جواز ذلك خلاف بين النحاة لتعلق الظرف بالمعمول[١] ، وذلك على قولين:

القول الأول: قول الأخفش في أحد قوليه والمبرد[٢] : أنَّ الفصلَ بين فعل التعجب ومعموله ممتنع مطلقا سواء أكان الفاصل ظرفا أم غيره[٣].

قال المبرد: "ولو قلتَ: ما أحسنَ عندك زيداً، وما أجملَ اليومَ عبدَ اللهِ لمْ يجُزْ"[٤]. فلم يستثن المبرد الفصل بالظرف المتعلق بالفعل، ولكنه أطلق القول بالمنع، لذا قال أبو حيان: "وزعم بعضهم أنَّ الفصل بالظرف والمجرور قبيح"[٥].

ونُسب هذا القول إلى سيبويه أيضا[٦].

واحتجوا بأنَّ أسلوب التعجب يجري مجرى المَثل في لزومه طريقة واحدة، وأنَّ عدم تصرفه أشبهه بالحرف في منع تقدم شيء عليه[٧].

---

١) ينظر: التصريح ٦٤/٢.

٢) ينظر: المقتضب ١٧٨/٤، شرح الكافية لابن مالك ص١٠٩٨، الارتشاف لأبي حيان ص٢٠٧٢.

٣) ينظر: المقتضب للمبرد ١٧٨/٤، تحقيق اللباب للعكبري ٢٠٢/١.

٤) ينظر: المقتضب ١٧٨/٤، تحقيق اللباب للعكبري ٢٠٢/١.

٥) الارتشاف ص٢٠٧٢.

٦) ينظر: شرح التسهيل ٤١/٣، شرح الكافية لابن مالك ص١٠٩٧.

٧) ينظر: المقتضب ١٧٨/٤.

القول الثاني: قول الجرمي والفراء والأخفش في أحد قوليه والمازني والزجاج[١] والفارسي[٢] والعكبري[٣]، وابن مالك[٤]، وأبي حيان[٥]:أنَّ الفَصلَ بين بين فعل التعجب ومعموله بالظرف لا يجوز إن تعلق الظرف والمجرور بالمعمول ، فلا يجوز نحو قولك: ما أجمل اليومَ زيداً، ويجوز ذلك عند تعلق الظرف والمجرور بالفعل لا المعمول، نحو قولك: ما أحسنَ بالرجل أن يصدقَ، وما أقبحَ به أن يكذبَ[٦].

قال العكبري: "ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومفعوله إلا بالظرف؛ لأنَّه بجموده أشبه(إنَّ)"[٧] .

واتبع هذا القول الكثير من المتأخرين كابن مالك وأبي حيان وابن هشام والشيخ خالد[٨].

قال ابن مالك: "وفي الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف، والصحيح جوازه ؛ لثبوت ذلك عن العرب"[٩].

قال الشيخ خالد: "واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب، والصحيح الجواز للتوسع فيهما"[١٠].

---

١) ينظر: الارتشاف ص٢٠٧٢.
٢) ينظر: البغداديات للفارسي ص٢٠٣.
٣) ينظر: اللباب ٢٠٢/١.
٤) شرح الكافية ص١٠٩٦.
٥) ينظر: الارتشاف ص٢٠٧٠.
٦) ينظر: تحقيق اللباب للعكبري ٢٠٢/١.
٧) اللباب ٢٠٢/١.
٨) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص: ١٠٩٦، الارتشاف ص٢٠٧٢، أوضح المسالك ٣٦٣/٣، التصريح ٦٥/٢
٩) شرح الكافية ص١٠٩٦.
١٠) التصريح ٦٥/٢.

واحتجوا بما يأتي:

أولا: التوسع في الظرف والمجرور.

ثانيا: السماع، كما يأتي:

أولا: قول عمرو بن معدي كرب: "لله درّ بني سُليم، ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَها، وأكرمَ في الأزمات عطاءها، وأثبتَ في المُكرماتِ بقاءها"[١].

ثانيا: قول الشاعر:

خليليَّ ما أحرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى صبورا ولكن لا سبيلَ إلى الصبرِ[٢]

ثالثا: القياس على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشئ الواحد، فيكون الفصل هنا أكثر جوازا، والقياس على الفصل بالظرف في باب (إنّ) وأخواتها.

أما الفصل بين(أفعل) و(ما) فقد أجاز النحاة الفصل بينهما بـ(كان) الزائدة لتدل على المضي.

قال العكبري: "وتزاد (كان) في التعجب، نحو: ما كان أحسنَ زيدا"[٣].

والسبب في جواز الفصل بـ(كان) أن التعجب مسلوب الدلالة على المضي،وكان المتعجب منه صالحا للمضي فيجوز زيادة(كان) عند إرادة ذلك[١]. ذلك[١].

---

١) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٠٩٧، المقاصد ٥٠١/٤.

٢) **البيت** من البحر الطويل، ولا يعرف قائله.

والشاهد فيه قوله: (ما أحرى بذي اللب أن يرى)، حيث فصل بين فعل التعجب (ما أحرى) وبين معموله بالجار والمجرور (بذي اللب)، وهو جائز عند كثير من النحويين.

ينظر: شرح التسهيل ٤١/٣، شرح الكافية ص١٠٧٧، الارتشاف ص٢٠٧٢، شرح ابن عقيل ١٥٨/٢، الأشموني٢٤/٣.

٣) اللباب ٢٠٤/١.

الترجيح:

يتبين مما سبق جواز الفصل بين (أفعل) في التعجب وبين معموله بالظرف والمجرور عند تعلقهما بالفعل لا المعمول؛ لما يأتي:

أولا: التوسع في الظرف والمجرور، و لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله.

ثانيا: أنَّ ذلك مذهب أكثر النحويين كابن مالك وأبي حيان، قال ابن مالك: "والصواب أنَّ ذلك جائز وهو المشهور المنصور"[٢]، وقال أبو حيان: "ولا يفصل بين (أفعل) ومعموله، ولا بين (أفعل) ومعموله بشئ لا يتعلق بهما"[٣] .

=

١) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٠٩٩.

٢) شرح التسهيل ٣/٤١.

٣) الارتشاف ص٢٠٧٠.

المطلب الثالث

حكم صوغ التعجب والتفضيل من "أفعَل"

يُصاغُ فعلُ التعجب من كل فعل ثلاثي مجرد، تام مثبت، قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، نحو: جمُل، وحسُن، فإن كان مزيداً وليس على وزن "أفعَل" فلا يجوز التعجب منه[١]، وإن كان على وزن "أفعَل" ففيه خلاف بين النحويين على قولين[٢]:

القول الأول: قول سيبويه وابن مالك: وهو جواز التعجب مما كان على وزن "أفعَل" مطلقا[٣].

قال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه...وبناؤه أبدا من(فَعَل) و(فعِلَ) و(فعُلَ) و(أفعَلَ)"[٤].

وقال ابن مالك: "وإن كان المزيد فيه على وزن(أفعَل) لم يقتصر على فعل التعجب منه على المسموع، بل يُحكَم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سُمع ما لم يمنع مانع آخر، هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه، ولا فرقَ بين ما كانت همزته للتعدية كـ(أعطى)، وما كانت همزته لغير التعدية كـ(أغفى)"[٥].

---

١) لأنَّ التعجب من المزيد يؤدي إلى حذف الزوائد ويفوت المعنى الذي جاءت من أجله.

٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١.

٣) ينظر: الارتشاف ص٢٠٧٨.

٤) الكتاب ٧٢،٧٣/١.

٥) شرح التسهيل٤٦/٣.

واحتج أصحاب هذا الرأي بما يأتي:

أولا: أنَّ همزة "أفعَل" التي للتعجب تعقب تلك الزيادة[١].

ثانيا: قياس ما لم يُسمع على ما سُمع[٢].

ثالثا: قياس (أفعَل) على الثلاثي المجرد، حيثُ أشبهه لفظا في مضارعه واسم فاعله، كما أشبهه معنى في كثير، نحو: سَرَى وأسرَى، خَلَقَ وأخلقَ[٣].

ولكن الشاطبي قد رد احتجاجَهم هذا بقوله: "تلك المرادفة قد ينازَع فيها، ومَن تأمل كلام سيبويه في باب(فعَلت و أفعَلت) لم يغرُّه مثل هذا"[٤]. أي بتأمل هذا الباب علمتَ أنَّ نحو: أسرى وسرى من باب تداخل اللغات.

القول الثاني: قول جمهور المتقدمين كالمازني والأخفش و المبرد وابن السراج والفارسي: وهو منع التعجب مما كان على وزن "أفعَل" مطلقا[٥].

قال ابن السراج: "فعل التعجب إنَّما يكون مفعولا من بنات الثلاثة فقط، نحو: ضربَ وعلِمَ ومكثَ...فإن قال قائل: فقد قالوا: ما أعطاه، وهو من (أعطى يعطي)، وما أولاه بالخير؟ قيل هذا على حذف الزوائد"[٦].

قال أبو حيان: "فإن كان المزيد على وزن (أفعل) فثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا يجوز التعجب منه مطلقا، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي"[٧].

---

١) ينظر: الكتاب ٣٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٠/١.

٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣.

٣) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص: ١٠٨٩.

٤) المقاصد ٤٧٠/٤.

٥) ينظر: المقتضب للمبرد ١٧٨/٤، الأصول ٦١/١ ، الإيضاح للفارسي ١١٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١، الارتشاف ص٢٠٧٨.

٦) الأصول ٩٩/١-١٠٠.

٧) الارتشاف ص٢٠٧٨.

ويُرَد عليهم بقول ابن مالك: "ومذهب سيبويه فيما كان على (أفعل) أن يجري مجرى الثلاثي في بناء فعلَي التعجب منه قياسا ، وإنَّما خصه من أبنية المزيد فيه ؛ لشبههِ بالثلاثي لفظا، ولكثرة موافقته له في المعنى"[١].

واحتجوا بما يأتي:

أولا: حدوث اللبس بين (أَفعَل وفَعَل)، وأيّهما صيغ منه الفعل.

ثانيا: القياس على غيره من المزيدات التي يمنع التعجب منها[٢].

ثالثا: أنَّ ما جاء من(أفعَل) كأعطى، وأدخل، فأصله من(فعَل) الثلاثي والهمزة زائدة في أوله[٣].

القول الثالث: القول بالتفصيل وهو قول ابن عصفور، حيث منع التعجب من "أفعَل" إن كانت الهمزة للتعدية، وجوَّزَ التعجب إن كانت لغير تعدية وأطلق القياسَ به؛ لأنَّها إن كانت للتعدية تكون حرف معنى، أمَّا التى لغير تعدية فلا معنى لها[٤].

قال ابن عصفور: "وإن كان على وزن (أفعَل)، ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه"[٥].

واستدل على الجواز بقولهم: ما أظلمَ الليلَ! ، وما أقفر هذا المكان! ، ويمتنع إن كانت للنقل، فشذ نحو: ما أعطاه للدراهم، وما أقفرَ هذا المكانَ.

وردَّه ابن مالك، وجعله تحكما بلا دليل[٦].

---

١) شرح الكافية لابن مالك ص: ١٠٨٩

٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠، المقاصد ٤/٤٧٠.

٣) ينظر: المقتضب ٤/١٧٨.

٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٠، الارتشاف ص٢٠٧٨.

٥) المقرب ١/٧٣، شرح الجمل ١/٥٨٠.

٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٧.

وردَّه الشاطبي وجعل ما أتوا به من سماع نادراً، وأنَّ هذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوي، ومخالفة للإجماع[١].

هذا ويُصاغ اسم التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب[٢]، فيشترط كونه ثلاثيا ، مجردا، تاما، مثبتاً، قابلاً للتفاضل، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء، فيقال في باب(ضرب يضرب) : هو أضرب، وفي باب(علم يعلم): هو أعلم، وفي باب(فضُلَ يفضُل) هو أفضل، فإن كان مزيداً وليس على"أفعل" فلا يجوز صوغ التفضيل منه، وإن كان على "أفعَل" ففي صوغ التفضيل منه خلاف على ثلاثة أقوال[٣]، على ما تقدم في التعجب.

قال الشيخ خالد: "وفي بنائه [٤] من الفعل الماضي الذي على وزن "أفعَل" المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب، فقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل"[٥].

الترجيح:

تبين مما سبق أنَّ القول بمنع صوغ التعجب والتفضيل من(أفعَل) هو الراجح؛ لما يأتي:

أولا: لئلا يلتبس المصوغ من(أفعل) بالمصوغ من(فَعَل).

ثانيا: ما أوردَه المجيزون من السَّماع نادرٌ، ولا يُقاسُ عليه.

---

١) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٤٦٩، ٤٧١.

٢) التصريح٢/٩٣.

٣) ينظر: التصريح ٢/٩٣.

٤) أي (أفعل) التفضيل.

٥) التصريح ٢/٩٣.

المطلب الرابع

حكم استعمال "ما أفعل" مع صفات الله

يشترط في التعجب التفاضل بأن تكون الصفة قابلة للزيادة، فلا يتعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وُجد فقليل، لذا اختلف النحويون في التعجب من صفات الله على قولين[١]:

القول الأول: منسوب إلى الكوفيين: وهو منع التعجب من صفات الله مطلقا، فلا يقال: ما أعلمَ اللهَ[٢].

ومما يؤيد ذلك قول ابن عصفور: "لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكونَ لها نظير، وإن وُجد فقليل"[٣].

قال الصبان: "اعلم أنه لا يتعجب من صفاته–تعالى– قياسا، فلا يقال: ما أعلم الله؛ لأنها لا تقبل الزيادة، وشذ قول العرب: ما أعظم الله وما أقدره وما أجله"[٤].

وحجتهم في ذلك : أنَّ صفات الله لا تقبل الزيادة، وما جاء من قول العرب : ما أعظم الله، وما أقدره، وما أجله فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ لما يترتب عليه من محظور وهو أنَّ شيئا جعل الله عظيما[٥].

القول الثاني: أكثر النحويين: أنَّ التعجب من صفات الله جائز على سبيل الثناء على الله وأنه في غاية العظمة والقدرة، وقد ورد في حاشية الصبان أنَّه

---

١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١.

٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٣/٣.

٣) شرح الجمل ٥٧٨/١.

٤) الصبان ٢٢/٣.

٥) ينظر: الصبان٢٢/٣.

الرأي المختار عند كثير من النحويين، كالسبكي وابن السراج وابن الأنباري والصيمري[١].

إنَّ من أفضل ما قيل في ذلك قول المبرد: "فإن قال قائل : أرأيتَ قولك: ما أحسنَ زيداً، أليس في التقدير والإعمال –لا في التعجب– بمنزلة قولك: شيء حسَّنَ زيدا، فكيف تقول هذا في قولك: ما أعظمَ اللهُ يا فتى، وما أكبرَ الله؟ قيل له: التقدير على ما وصفت لك، والمعنى: شيء عظَّمَ اللهَ يا فتى، وذلك الشيء الذي يصفه الناسُ بالعظمة، كقولك : كبرتُ كبيرا وعظَّمتُ عظيما...ليس شيء يُخبر به عن الله –عز وجل– إلا على خلاف ما تخبر به عن غيره في المعنى، وجنس الفعل واحد في الإعمال"[٢].

وجعل بعض النحويين التعجب من صفات الله جائزا على سبيل المجاز، كابن عصفور القائل: "لم يجز التعجب من الله إلا قليلا؛ لأنه لا نظير له، وإذا جاء فمجاز ومُشبَّه بما يجوز التعجب منه "[٣].

الترجيح:

تبين مما سبق أنَّ القول الراجح هو جواز التعجب من صفات الله ؛ لأنَّ الغرض منها الثناء ، وأنَّه–تعالى–في غاية العظمة التي تحار منها العقول.

١) ينظر: المقتضب ١٧٦/٤، حاشية الصبان ٢٢/٣.

٢) المقتضب ١٧٦/٤

٣) شرح الجمل ٥٧٨/١.

المطلب الخامس

التعجب من العاهات والألوان

الأصل في صوغ فعل التعجب أن لا يكون من (أفعَل) الذي مؤنثه فعلاء، ولا يكون دالا على عيب أو لون ، ولكنَّ النحويين اختلفوا في التعجب من العاهات والبياض والسواد كما يأتي:

القول الأول: يرى جمهور البصريين: أنه لا يُتعجب من العاهات، ولا من الألوان ، فلا تقول: ما أعوره، ولا ما أحمره[١].

قال ابن عصفور: "التعجب : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفِيَ سببها...وقولنا: خفي سببها تحرز مما هو غير خفي السبب كالألوان فأنه لا يجوز التعجب منها أصلا عند أهل البصرة إلا في ضرورة شعر"[٢].

وحجتهم في ذلك: أنَّ شرط التعجب أن يكون مما خفي سببه، والألوان ليست من الأشياء التي خفي سببها وقد ظهر ذلك من نص ابن عصفور.

القول الثاني: يرى الأخفش والكسائي: أنه يجوز التعجب من العاهات، تقول: ما أعورَه[٣].

أما التعجب من الألوان، فأجازه الكسائي وهشام مطلقا، نحو قولك: ما أحمرَه.

وذهب بعض الكوفيين إلى منع التعجب من الألوان ما عدا البياض والسواد؛ فيجوز التعجب منها خاصة[٤].

---

١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، الارتشاف ٢٠٨٢.

٢) شرح الجمل ٥٧٦/١-٥٧٧.

٣) ينظر: الارتشاف ص٢٠٨٢.

٤) ينظر: المرجع نفسه.

قال ابن عصفور: "أما أهل الكوفة فأجازوا ذلك–أي التعجب–في السواد والبياض؛ لأنَّهما أصلان للألوان"[١].

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ البياض والسواد أصلا الألوان.

ثانيا: السماع عن العرب، حيث سمع الكسائي: "ما أسود شعرَه"، وكلام أم الهيثم: "هو أسود من حنك الغراب"[٢].

وقول الشاعر:

إذا الرجال شتَوا واشتدَّ أكلُهم فأنتَ أبيضُهم سربالَ طباخِ[٣]

وردَّه البصريون على أنَّه شاذ ولا يقاس عليه[٤].

قال ابن عصفور: "وهذا من القلة بحيث لا يقاس"[٥].

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ القول بمنع التعجب من العيوب والألوان هو الراجح، ولا فرق بين الألوان الأصلية أو الثانوية؛ لأنَّ مثل ذلك ليس من الأمور التي يخفى سببها حتى يُتعجب منها.

---

١) شرح الجمل ٥٧٨/١.

٢) ينظر: الارتشاف ص ٢٠٨٣.

٣) **البيت** من البحر البسيط، وهو منسوب لطرفة.

والشاهد فيه قوله: (أبيضهم)، حيث جاز التعجب من البياض والسواد خاصة، وجعله البصريون شاذا.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦، شرح الجمل الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، الارتشاف ص٢٠٨٣.

٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١.

٥) شرح الجمل ٥٧٨/١.

المبحث الثاني
خلافات نحوية فيما أتى على (أفعَل) الاسمية

المطلب الأول

حكم صرف (أفعل) الذي مؤنثه(فعلاء) إذا نُكرَ بعد التسمية

الأصل في نحو: (أحمر) أن يُمنع من الصرف ؛ لاجتماع علتين فيه وهما: الوصفية ووزن (أفعَل)، فإذا سُميَ به ، مُنع أيضا من الصرف للعلمية التي خلفت الوصفية، ولأنَّه أتى على وزن (أفعَل)، وهذا لا خلافَ في منعه من الصَّرف، وإنَّما الخلافُ إن جاء بعد التسمية منكرا، وذلك على قولين:

القول الأول:

قول سيبويه[١] **وكثير من النحويين** كالمبرد[٢] في أحد قوليه، والزجاج[٣]، والفارسي[٤]: أنَّ (أفعَل) الذي مؤنثه فعلاء ممنوع من الصرف سواء سمي به أم لا ، وإن نُكِّر أم لا ؛ فإن نُكر صار يشبه أصله قبل التسمية، حيثُ كان قبل التسمية ممنوعا من الصرف للوصفية الأصلية ووزن (أفعل).

قال سيبويه: "اعلم أنَّ(أفعل) إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال، نحو: أَذهبُ وأعلمُ"[٥].

ووافقهم كثير من النحويين كابن عصفور[٦] وابن مالك[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩]، والشيخ خالد[١٠].

---

١) ينظر: الكتاب ٣/٢٠٣.

٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٣٠.

٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٧.

٤) ينظر: الإيضاح للفارسي ص٢٢٩.

٥) الكتاب ٣/٢٠٣.

٦) ينظر: شرح الجمل ٢/٢١١.

٧) ينظر: شرح الكافية ص١٤٥١.

٨) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي ص١١٩٤.

٩) ينظر: أوضح المسالك ٤/١١٨.

١٠) ينظر: التصريح ٢/٣٢٣.

قال ابن مالك: "لا اعتدادَ بعروض الاسمية فيما أصله الوصفية"[١].

وقال الشيخ خالد: "وأما ذو الوزن فهو(أفعل) غالبا، بشرط ألا يقبل التاء...[٢]".

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ سبب المنع ظاهر قبل التسمية؛ لأنَّ الوصفَ فيه أصلي، والصفات قريبة من الأفعال، وسبب المنع بعد التسمية ظاهر لشبه الأصل، وهي الأصالة في الوصفية مع وزن الفعل.

ثانيا: السماع بحكاية أبي زيد عن العرب: "عندي عشرون أحمرَ" في رجال كل واحد اسمه أحمر[٣]

وردَّ الرضي عليهم بقوله: لم يثبت بنحو(أسود) –أي في حية فيها سواد– أنَّ الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف(أحمر) المنكر بعد العلمية كما أنه لم يثبت بـ(أربع): أنَّ الوصفية العارضة لا تعتبر"[٤].

القول الثاني: قول الكوفيين والأخفش[٥] والمبرد في ثاني قوليه[٦]، والرضي[٧]: وهو جواز صرف(أفعل) إن نُكر بعد التسمية؛ لزوال الوصفية

١) شرح الكافية ص١٤٥١.
٢) التصريح ٣٢٣/٢.
٣) ينظر: المقاصد ٥٩٢/٥.
٤) شرح الرضي على الكافية ١٢٩/١.
٥) ينظر: اللباب ٥١٢/١، المقاصد ٥٩٢/٥.
٦) ينظر: المقتضب ٣٣٩/٣.
٧) ينظر: شرحه على الكافية ١٢٨/١.

الأصلية بعد التسمية، فلم يبق إلا مانعٌ واحدٌ وهو وزن الفعل، وهو غير كافٍ للمنع من الصرف.

قال الرضي: "معنى الوصف في (أحمر) إذا زال بعد العلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير؛ لأنَّ معنى رُبَّ أحمرٍ، رُبَّ مسمى بأحمر"(١).

ونقل الزجاج قول الأخفش فقال: "وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنَّ الصفة إذا سميتَ بها رجلا، نحو (أحمر)، لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة"(٢).

وقال العكبري: "يمتنع صرفه –أي أحمر–بعد التعريف ووزن الفعل إجماعا، فإن نكرته لم تصرفه عند سيبويه، وتصرفه عند الأخفش"(٣).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّه لا تعود الوصفية إن نكرت الكلمة بعد أن كانت علما كقولك: رُبَّ أحمرٍ فيما سمي بأحمر.

ثانيا: القياس على نحو (أحمد)؛ لأنه إذا نُكر صرف، نحو: مررتُ بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ.

ثالثا: أنَّ المانع من الصرف في التنكير الوصفية وقد زالت بالتسمية(٤).

الترجيح: يتبين ممَّا سبق أنَّ قول سيبويه هو الراجح وهو القول بمنع صرف (أفعل) بعد التنكير ؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ التنكير بعد التسمية يردُّ الكلمةَ إلى أصلها، كما أنَّ التسمية لا تغير من معنى الوصفية، فهي عارضة.

ثانيا: قوة شبه (أفعل) بالفعل.

---

١) شرح الرضي على الكافية ١٢٨/١.

٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧.

٣) اللباب ٥١٢/١.

٤) ينظر: ما ينصرف ص٧، شرح الكافية للرضي ١٢٨/١.

المطلب الثاني

حكم تقديم (من ومجرورها) على(أفعل) التفضيل

من حالات (أفعَل) التفضيل أن يكون خاليا من(أل) والإضافة، فيجب كونه مفردا مذكرا، ويأتي بعده (من) الجارة، متأخرة عنه لفظا أو تقديرا[١]، وتتقدم مع مجرورها في الاستفهام وجوبا[٢]، نحو قولك: أنت ممَّن أفضل؟ ، فإذا تقدمت مع مجرورها في غير استفهام ففي ذلك خلاف على ما يأتي:

أولا: مذهب الجمهور: وهو أنَّ تقديم (مِن) ومجرورها ضرورة[٣].

وجعله ابن عقيل شاذا ، حيث قال: "وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام"[٤].

ووافق ابن هشام الجمهور فقال: "وقد تتقدم–أي من–في غير الاستفهام، كقوله:

*** فأسماءُ مِن تلكَ الظعينةِ أملحُ***[٥]

وهو ضرورة"[٦].

---

١) يقصد بذلك: أنَّ (من) ومجرورها قد يحذفان إذا دل عليهما دليل كأن يسبق ذكرهما، نحو قوله–تعالى–"أنا أكثرُ منك مالا وأعزُّ نفرا"، أي وأعز منك نفرا. الكهف: آية: ٣٤.

٢) ينظر: التصريح ٢/٩٥، ٩٦.

٣) ينظر: التصريح ٢/٩٩.

٤) شرح ابن عقيل ٣/١٨٤.

٥)**هذا عجز** بيت من البحر الطويل لجرير ، **وصدره:**

إذا سايرتْ أسماءَ يومًا ظعينةٌ

واللغة فيه: الظعينة: المرأة مطلقا، والمعنى: أنها كلما سارت مع نساء ظهر حسنها وتفوقها في الملاحة عمن تسايرهن.

الشاهد فيه قوله: (من تلك الظعينة أملح)، حيث تقدمت (من) ومجرورها على(أفعل) في غير استفهام، وهو ضرورة.

ينظر: الديوان ص٨٣٥، بشرح محمد بن حبيب، ت. د/ نعمان محمد أمين، ط٣، دار المعارف، شرح ابن عقيل ٣/١٨٦، أوضح المسالك ٣/٢٩٣ ، التصريح ٢/٩٩، شرح الأشموني

٦) أوضح المسالك ٣/٢٩٣.

وحجتهم في ذلك ما يأتي :

أولا: أنَّ (من) ومجرورها مع (أفعَل) بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه في غير الاستفهام كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف[١].

ثانيا: أنَّ (أفعَل) عامل غير متصرف في نفسه، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقدم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة(٢).

ثالثا: أنه لم يرد إلا في الشعر، كالبيت السابق:

إذا سايرتْ أسماءَ يومًا ظعينةٌ فأسماءُ مِن تلكَ الظعينةِ أملحُ

فالأصل: فأسماءُ أملحُ مِن تلكَ الظَّعينةِ.

ثانيا: مذهب ابن مالك: وهو أنَّ تقديم (من) ومجرورها يجوز لكنه نادر[٣].

قال ابن مالك: "ويلزم أفعَل التفضيل الإفراد والتذكير وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورا بـ(مِن) وقد يسبقانه"[٤].

ثم شرح ذلك فقال: "يجب تقديم (من) والمفضول إن كان اسم استفهام، أو مضافا إليه، نحو: ممَّن أنتَ أحلَمُ، ومن أي رجلٍ أنتَ أكرمُ...فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر الكلام"[٥].

قال الشيخ خالد: "وقد تتقدم (من) ومجرورها على(أفعل) في غير الاستفهام...وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم"[٦].

---

١) ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٤/٣.

٢) ينظر: التصريح ٩٩/٢.

٣) ينظر: التصريح ٩٩/٢.

٤) شرح التسهيل ٥٠/٣.

٥) شرح التسهيل ٥٤/٣.

٦) التصريح ٩٩/٢.

القول الثالث: مذهب أبي حيان: أن تقديم (من) ومجرورها كثير في الشعر بحيث يصح القياس عليه.

قال أبو حيان: "وكثر تقديم(من) ومجرورها على(أفعَل) في الشعر، بحيث يصح القياسُ عليهِ"(١).

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ رأي الجمهور هو الراجح ؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ تقديم (من ومجرورها) لم يَرِد إلا في الشعر خاصة مما يدل على كونه ضرورة.

ثانيا: أنَّ القول بعدم الضرورة قد يفهم منه جواز القياس على المسألة، وتعدد الشواهد الشعرية لا يعني جوازه ولو على الندور كما هو مذهب ابن مالك، فلا بد من كونه ضرورة لا يقاس عليها.

١) الارتشاف ص٢٣٣٠.

المطلب الثالث

حكم الجمع بين "أفعل" التفضيل المقترن بـ"أل" ومن الجارة

لا خــلافَ فــي لــزوم (أفعَــل)الإفراد والتـذكير إن جـاء خاليـا مـن (أل) والإضافة، فإذا اقترن بـ(أل) أو أضيف خرج من معنى الفعل إلى معنى الفاعل، وطابق ما هو له فلما كان المجرد فيه معنى الفعل والمحلى بـ(أل) فيه معنى الفاعل وقع خلاف في الجمع بين (أل) و(مِن) الجارة على قولين[١]:

القول الأول: قول جمهور النحاة[٢]: إنَّ (أفعل) التفضيل إذا اقترن بـ(أل) لزمه المطابقة للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ لذا فلا يجمع بينه وبين (من) الجارة.

قال ابن يعيش: "هذا الضرب من الصفات موضوع للتفضيل وأصله أن يكون موصولا بـ(مِن) ، و(من) فيه لابتداء الغاية...فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بد من (من)ظاهرة أو مضمرة؛ لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ولا بالإضافة...فلذلك لا تقول: زيدٌ الأفضلُ من عمرو"[٣].

قال ابن مالك: "ولا توجد (من) جارة للمفضول إلا و(أفعَل) عار من الإضافة والألف واللام"[٤].

---

١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦، المساعد ١٧٤/٢.

٢) شرح التسهيل ٥٧/٣.

٣) شرح المفصل٩٥/٦.

٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦، شرح التسهيل ٥٧/٣، المساعد ١٧٤/٢، التصريح ١٠٠/٢.

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ(أل)، و(مـــن) يتعاقبـــان، ولا يجـــوز الجمـــع بينهمـــا، ولا مـــع الإضافة[١].

ثانيا: أنَّ اسم التفضيل المجرد فيه معنى الفعل والمحلى بـ(أل) فيه معنى الفاعل[٢].

القول الثاني: قول بعض العلماء[٣]: أنَّ اسم التفضيل المقرون بـ(أل) يجوز أن يأتي بعده(من) الجارة للمفضل عليه.

واحتجوا بقول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزةُ للكاثرِ[٤]

قال ابن يعيش بعد هذا البيت: "تعلَّق بظاهره الجاحظ، وزعم أنَّ في ذلك نقضا لما أصله النحويون من امتناع الجمع بن الألف واللام و(مِن)، في هذا الضرب من الصفات"[٥].

---

١) ينظر: التصريح ١٠٠/٢.

٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦.

٣) ينظر: التصريح ١٠٠/٢. لم أستطع معرفة هؤلاء إلا الجاحظ الذي ذكره ابن يعيش في كلامه .

٤) **البيت** من البحر السريع، وهو للأعشى.

والشاهد فيه قوله: (بالأكثر منهم)، حيث جمع بين اسم التفضيل المحلى بـ(أل) و(من) الجارة للمفضَّل عليه وخرجه الجمهور على عدة أوجه.

ينظر: الديوان ص١٩٣، شرح محمد محمد حسين، ط٧، مؤسسة الرسالة–بيروت١٩٨٣، أوضح المسالك ٢٩٥/٣، الخصائص ١٨٥/١، ٢٣٦/٣، والتصريح ١٠٠/٢، شرح المفصل ١٠٣/٦.

٥) شرح المفصل ١٠٣/٦–١٠٤.

وردَّ عليهم الجمهور بأنَّ للبيت تأويلات كثيرة، منها ما ذكره ابن يعيش في قوله: "والوجهُ في ذلك أن يكون (منهم) في موضع الحال من تاء(لست)، كقولك: لستُ منهم بالكثير...ويجوز أن يكون متعلقا بـ(الأكثر) على حد ما يتعلق به الظرف لا على حد هو أفضل من (زيد)، كأنه قال: ولست بالأكثر فيهم"[1].

وقد ذكر ابن مالك توجيهات ثلاثة بعد بيت الأعشى السابق: "إنَّ فيه ثلاثة أوجه: أحدها: ألا تكون (من) لابتداء الغاية كما هي في (زيد أفضل منك) بل تكون للتبيين كما هي في قولك: (أنت منهم الفارس الشجاع)، أي من بينهم. الثاني: أن تعلق (من) بمحذوف دل عليه المذكور. الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين فلا يمتنع معهما وجود (من) كما لا يمتنع مع التجرد منهما"[2].

الترجيح:

تبين من دراسة المسألة أن قول بعض النحويين هو الراجح وهو جواز الجمع بين اسم التفضيل المقرون بـ(أل) وبين (من) الجارة؛ لما يأتي:

أولا: السماع بذلك كالبيت السابق ذكره.

ثانيا: أنَّ التأويلَ الذي استند إليه أصحاب القول الآخر يعدُّ تكلفا لا حاجةَ إليه.

---

١) شرح المفصل ٦/١٠٤.

٢) شرح الكافية ص١١٣٥.

المطلب الرابع

حكم مطابقة "أفعل" التفضيل المضاف إلى نكرة أو معرفة

إذا جرد اسم التفضيل من (أل) والإضافة، أو أضيف إلى نكرة لزم الإفراد والتذكير، نحو قوله–تعالى﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[١].

ومثال المضاف إلى نكرة قولك: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، أما إذا أضيف إلى معرفة ففيه خلاف بين النَّحويين في مطابقته ما هو له على قولين:

القول الأول: قول جمهور النحويين: أنَّ اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وكان على أصله من إفادة المفاضلة؛ فيجوز مطابقته لما هو له، نحو قولك: الزيدون أفضلو القومِ، ويجوز الإفراد والتذكير وهو الغالب الشائع، نحو: الزيدون أفضل القوم، وإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه لزمه الإفراد والتذكير[٢].

قال ابن مالك: "والمراد به الألف واللام لا بد من مطابقته لما هو له كما لا بد منها للمعرف بالألف واللام... بخلاف المراد به معنى المجرد"[٣].

وقال أبو حيان: "وإن كان مضافا إلى معرفة، فالذي عليه الجمهور أنَّ(أفعل) إذا أُضيفَ إلى معرفة لا يخلو من التفضيل ألبتة، ويكون بعض ما يضاف إليه وتارة تفرد وإن كانت مضافة إلى جمع ، كقوله–تعالى﴿لتجِدَنَّهُم أحرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ [٤]، وتارة يُجمع، كقوله–تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [٥]"[٦].

---

١) ينظر: التصريح ١٠٢/٢.

٢) ينظر: شرح المفصل ٩٥/٦، الارتشاف ص٢٣٢٥، التصريح ١٠٢/٢.

٣) شرح الكافية ص١١٣٨.

٤) البقرة: من الآية : ٩٦.

٥) الأنعام : آية ١٢٣.

٦) الارتشاف ص٢٣٢٥.

وقال الشيخ خالد: "إن كان (أفعل) على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة؛ لشبهه بالمعرف ب(أل)...وجاز تركها ، أي المطابقة لشبهه بالمجر...وهو الغالب وابن السراج يوجبه"[١].

واستدلوا على الإفراد بقوله–تعالى–

﴿لتجِدَنَّهُم أحرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [٢].

ودليل المطابقة قوله–عزوجل ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [٣].

وكان العكبري يعرب (مجرميها) مفعولا ثانيا لـ(جعل)، فلا مطابقة عنده في الآية[٤].

القول الثاني: قول ابن السراج: أن اسم التفضيل إذا أضيف إلى معرفة يجب فيه الإفراد والتذكير حتى لو كان على أصله من إفادة المفاضلة، فيكون حينئذ كالمجرد من (أل) والإضافة[٥].

قال ابن السراج: "إذا قلت : زيد أفضل القوم، فقد أضفته إلى جماعة وهو أحدهم، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة، تقول: عبد الله أفضل العشيرة، فهو أحد العشيرة...و(أفضل) هذه لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وهي (أفضل) التي إذا لم تضفها صحبتها(منك)، تقول: فلان خير منك، وأفضل منك"[٦].

---

١) التصريح ١٠٣/٢.

٢) البقرة: من الآية : ٩٦.

٣) الأنعام : آية ١٢٣.

٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٦٠/١. دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان.

٥) ينظر: التصريح ١٠٣/٢.

٦) الأصول ٦/٢.

ويرد عليه بما يأتي:

-أولا: قوله-تعالى- ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾

-ثانيا: ورود المطابقة وعدمها في حديث النبي-ﷺ-: "ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقا"[1].

الترجيح:

تبين مما سبق أن قول الجمهور؛ لثبوت السماع بذلك، كما في الحديث الشريف السابق، حيث أفرد: أحب، وأقرب، وجمع: أحسن، مما يدل على جواز المطابقة وعدم المطابقة .

١) **الحديث** رواه محمد بن المنكدر عن جابر عن رسول الله-ﷺ، وهو في سنن الترمذي: كتاب البر والصلة: باب ما جاء في معالي الأخلاق(ص٤٥٦). ضبطه واعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

المطلب الخامس

حكم حذف (مِن) والمفضَّل عليه بعد (أفعَل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة

تلزم(من) الجارة بعد(أفعَل) التفضيل المجرد من(أل) والإضافة، نحو قوله: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [١]، ويجوز حذفها ومفضولها للدلالة إن وقع(أفعَل) خبرا،واختلف النحويون في حذفها بعد (أفعَل) إن كان غير خبر[٢] على أقوال:

القول الأول: أكثر النحويين كأبي حيان[٣]وابن مالك[٤]، ابن عقيل[٥]: أنَّ (مِن) تحذف كثيرا إن كان(أفعَل) خبرا، ويقل حذفُها إن وقع غير خبر كأن يقع حالا أو صفة.

قال أبو حيان: "وحذف (مِن) والمفضول عليه للدلالة كثيرٌ، وأكثر حذفه إذا كان (أفعَل) خبرا لمبتدأ...أو لـ(كان) وأخواتها...أو لـ(إنَّ) كقولك وقد ذُكِرَ زيدٌ وعمرو: إنَّ زيداً أفضلُ، أي: من عمرو، أو لـ(ظننتُ) وبابه...ويقل الحذف إذا كان غير خبر"[٦].

---

١) سورة الكهف: آية: ٣٤.

٢) ينظر: الارتشاف ص٢٣٢٩

٣) ينظر: الارتشاف ص٢٣٢٩

٤) ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٣.

٥) ينظر: المساعد ١٧٢/٢.

٦) الارتشاف ص٢٣٢٩

وقال ابن مالك: "وقد حُذفَ المفضول وأفعَل ليس بخبر، فمن ذلك قوله–تعالى ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[١]"[٢].

وقال ابن عقيل: "وإن كان (أفعَل) خبرا حُذِف للعلم به المفضول غالبا ...ويقل ذلك إن لم يكن خبرا"[٣].

واحتجوا بما يأتي:

أولا: مجيئه خبرا لمبتدأ في قوله–عزوجل–﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٤].

ثانيا: مجيئه خبرا لـ(كان) في الشعر، نحو:

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها ولكنَّهم كانوا على الموتِ أصبرا[٥]

ثالثا: حذف (مِن) والمفضول حالة كون (أفعَل) خبرا لـ(ظننت) وبابه، نحو قوله–تعالى– ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[٦].

رابعا: مجيء الحذف قليلا حالة وقوع (أفعَل) غير خبر، كالمعطوف على المفعول في نحو قوله–عز وجل– ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾"[٧].

---

١) سورة طه: آية: ٧

٢) شرح التسهيل ٥٧/٣.

٣) المساعد ١٧٢/٢.

٤) البقرة: آية: ٦١.

٥) **البيت** من البحر الطويل، وهو منسوب للنابغة الجعدي.

والشاهد فيه قوله: (كانوا على الموت أصبرا)، حيث وقع (أفعل) التفضيل خبرا لـ(كان)، فجاز حذف (من) والمفضول عليه كثيرا.

ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٧١/٣، ت/ عبد السلام محمد هارون ، ط٤، مكتبة الخانكي بالقاهرة، ١٩٩٧م–١٤١٨هـ، المساعد ١٧١/٢، الارتشاف ص ٢٣٢٩.

٦) سورة المزمل : آية: ٢٠.

٧) سورة طه: آية: ٧

ومن القليل أيضا الحذف مع كون(أفعَل) حالا، نحو قول الشاعر:

دَنَوتِ وقد خلناكِ كالبدرِ أجملا فظلَّ فؤادي في هواكِ مضلَّلاَ[١]

وكذلك الحذف مع وقوع(أفعَل) صفة، نحو قول الشاعر:

عملاً زاكيا توخَّى لِكَي تُجزى جزاءً أزكى وتلقى حميدا[٢]

وقد أجاز البصريون حذف (من) والمفضل عليه للعلم به، إن كان(أفعَل) فاعلا، نحو قولك: جاءني أفضلُ.

قال ابن عقيل: "وأجاز البصريون حذف المفضول للعلم به ، إذا كان (أفعَل) فاعلا...ومنعه الكوفيون"[٣].

القول الثاني: بعض النحويين كالرماني[٤]: أنَّ (من) الجارة تحذف مع المفضول في حالة واحدة، وهي وقوع (أفعَل) خبرا، ولا تحذف في غير ذلك.

قال أبو حيان: "ومنعَ الرماني الحذف إلا مع الخبر"[٥].

---

١) **البيت** من البحر الطويل ، وهو منسوب للنابغة الجعدي.

والشاهد فيه قوله: (خلناك كالبدر أجملا)، حيث حذف (من) والمفضول عليه وقد وقع(أفعَل) حالا.

ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٧، الارتشاف ص٢٣٣٠، أوضح المسالك ٢٩٠/٣، المساعد ١٧٢/٢، شرح ابن عقيل ١٧٧/٢، التصريح ١٠٣/٢، الأشموني ٤٦/٣.

٢) **البيت** من البحر الخفيف، وهو لرجل من طيء.

والشاهد فيه قوله: (جزاء أزكى)، حيث حذف (من) والمفضول عليه وقد وقع (أفعل) صفة لجزاء، وهو جائز قليلا.

ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٣، الارتشاف ص٢٣٣٠.

٣) المساعد ١٧٢/٢.

٤) ينظر: الارتشاف ص٢٣٣٠، المساعد ١٧٢/٢.

٥) الارتشاف ص٢٣٣٠.

وقال ابن عقيل: "وزعم الرماني أنَّه لا يجوز الحذف إلا في الخبر"[١].

الترجيح:

تبين مما سبق أن القول الأول هو الراجح وهو جواز حذف (من) كثيرا إن وقع(أفعل) خبرا، ويقل إن وقع حالا أو صفة، وذلك لمجيء ذلك كله في كلام العرب خاصة الشعر، فقد حُذف كثيرا مع كون اسم التفضيل خبرا، وحذف قليلا مع كونه حالا أو صفة.

١) المساعد ١٧٢/٢.

الخاتمة:

تبين مما سبق عدة نتائج أهمها ما يأتي:

أولا: عناية العلماء بدراسة "أفعَل" من نواحٍ متعددة كما تبين في الدراسات السابقة التي ذكرتها في البحث.

ثانيا: تأتي "أفعَل، وفعَلَ" بمعنى واحد، وقد تأتي أفعال على "أفعَل" ولا تأتي على غيره.

ثالثا : تأتي "أفعَل" و "فعَّل" بمعنى واحد، وقد يأتي اللفظان مفترقين.

رابعا: تؤثر الهمزة في معنى "أفعَل" حسب السياق، فقد تؤدي الهمزة معنى التعدية أو السلب، أو التعريض، أو الدخول في الشيء أو غير ذلك.

خامسا: ضعف ما ذهب إليه الأخفش من أنَّ "أفعَل" في التعجب صلة لـ"ما" إن كانت "ما" موصولة، أو صفة لها إن كانت "ما" نكرة ناقصة؛ لأنَّه حذف الخبر دون سبب.

سادسا: رد رأي الكوفيين في أنَّ الخبر قد ينصب بالمخالفة؛ لأنَّ نصب الثاني بالمخالفةِ ليس أَوْلَى من نصب الأول بالمخالفة أيضا.

سابعا: أنَّ العلة في منع صوغ التعجب والتفضيل من غير الثلاثي؛ لئلا يلتبس المصوغ من(أفعَل) بالمصوغ من(فَعَل).

ثامنا: ليس من الضروري القياس على ما كثر في الشعر، فلا يقاس على كثرة تقديم (من) والمفضل عليه وإن جاء في الشعر كثيرا.

تاسعا: توصلت إلى أنَّه لا مانعَ من التعجب من صفات الله ما دام الغرض من ذلك الثناء على الله والمبالغة في المدح.

فهرس المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).

-الأصول في النحو لابن السراج، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

-إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري. دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان.

-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.

-الإيضاح للفارسي ، ت/كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط٢ ، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

-**البغداديات للفارسي** ت/ صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مكتبة العاني بغداد.

-**التذييل والتكميل** لأبي حيان، ت.أ.د/ حسن هنداوى، ط. دار القلم، دمشق.

-**التصريح** ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ–١٩٨٨م).

-**توضيح المقاصد للمرادي، ت**/عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

-**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبدالقادر بن عمر البغدادي، ت/ عبدالسلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

-الخصائص لابن جني ت/محمد علي نجار، ط: دار الكتب العلمية ١٢٧٦هـ–١٩٥٧م.

– ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت. د/ نعمان محمد أمين، ط٣، دار المعارف.

-شرح التسهيل لابن مالك، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط.هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
-شرح الجمل لابن عصفور، ت/صاحب جعفر أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيرووت لبنان(١٤١٩-١٩٩٩م)،
-شرح الكافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م).
-**شرح الكتاب للسيرافي ت/ أحمد حسن** مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م،
-**شرح المفصل لموفق الدين يعيش** بن علي بن يعيش، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.
-**الكتاب** لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
-**اللباب في علل البناء والإعراب** للعكبري، ت/ غازي مختار طليمات، ط. دار الفكر المعاصر بدمشق، ط. الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
-**لسان العرب** لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ).
-**ما فات الإنصاف من مسائل**، تأليف.د/ فتحى بيومى حمودة، لاط.
-**ما ينصرف وما لا ينصرف** للزجاج ص٧، ت/هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث-القاهرة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
-**المساعد على تسهي الفوائد لابن عقيل**، ت/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
-**المقاصد الشافية** للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وحقق الجزء الثاني.أ.د/ محمد إبراهيم البنا، وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البنا، والدكتور/ عبدالمجيد قطامش، وحقق الجزءين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.

-**المقتضب** للمبرد، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

-**المقرب لابن عصفور، ت/** أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

-**همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي**، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٥٩٣
التمهيد	٢٥٩٦
ما يُبنى على "أفعَل"	٢٥٩٧
معاني "أفعَل"	٢٥٩٨
مجيء "أفعَل" بمعنى "فَعَل"	٢٦٠٠
مجيء "أفعَل" و "فعَّل" بمعنى واحد ومجيئهما مفترقين	٢٦٠٠
المبحث الأول: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الفعلية.	٢٦٠١
المطلب الأول: "أفعَلَ" في التعجب بين الاسمية والفعلية	٢٦٠٢
المطلب الثاني : حكم الفصل بين (أفعَل) في التعجب ومعموله بالظرف	٢٦٠٦
المطلب الثالث : حكم صوغ التعجب والتفضيل من "أفعَل"	٢٦١٠
المطلب الرابع: حكم استعمال "ما أفعل" مع صفات الله	٢٦١٤
المطلب الخامس: التعجب من العاهات والألوان	٢٦١٦
المبحث الثاني: خلافات نحوية فيما أتى على (أفعل) الاسمية	٢٦١٨
المطلب الأول: حكم صرف (أفعل) الذي مؤنثه(فعلاء) إذا نُكرَ بعد التسمية.	٢٦١٩
المطلب الثاني: حكم تقديم "من" ومجرورها على (أفعل) التفضيل.	٢٦٢٢
المطلب الثالث: حكم الجمع بين "أفعل" التفضيل المقترن بـ"أل" ومن الجارة.	٢٦٢٥
المطلب الرابع: حكم مطابقة "أفعل" التفضيل المضاف إلى نكرة أو معرفة.	٢٦٢٨

المطلب الخامس: حكم حذف (مِن) والمفضل عليه بعد (أفعَل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة.	**٢٦٣١**
الخاتمة	**٢٦٣٥**
فهرس المصادر والمراجع	**٢٦٣٦**
فهرس المحتويات	**٢٦٣٩**